

Distr.: General
28 January 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة الخامسة والعشرون
فيينا، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية
والشؤون الإدارية: عمل الفريق العامل المعني
بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة ووضع المالى

لجنة المخدرات
الدورة التاسعة والخمسون
فيينا، ١٤-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة إلى برنامج المخدرات
التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،
وتدعيم ذلك البرنامج ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته
الإدارية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالشؤون الإدارية
والميزانية والإدارة الاستراتيجية

عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى

مذكرة من الأمانة

ملخص

أعدت هذه المذكرة عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥/٢٣٤، الذي قرّر فيه المجلس تمديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى حتى النصف الأول من عام ٢٠١٧، وكذلك عملاً بقرارات لجنة المخدرات ١٣/٥٢ و ١٠/٥٤ و ١٧/٥٤ و ١١/٥٦ و ١/٥٨ وقرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/١٨ و ١/٢٠ و ٩/٢٠ و ٢/٢٢ و ١/٢٤. وتتناول هذه المذكرة عمل الفريق العامل في الفترة ما بين ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويمكن الاطلاع في الوثيقة E/CN.7/2015/6/Add.1-E/CN.15/2015/6/Add.1 على معلومات عن عمل الفريق العامل خلال الفترة السابقة للفترة من ٨ حزيران/يونيه إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

* E/CN.7/2016/1

** E/CN.15/2016/1



أولاً - المداولات

١- في الفترة الممتدة من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عقد الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى اجتماعاً رسمياً واحداً واجتماعين غير رسميين، وواصل النظر في المسائل المدرجة ضمن بنود جدول الأعمال التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقررته ٢٣٤/٢٠١٥ ولجنة المخدرات في قرارها ١٣/٥٢ ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها ٣/١٨، ووفقاً للإطار المرجعي المرفق بتلك القرارات، وكذلك للأحكام الواردة في قرارات لجنة المخدرات ١٠/٥٤ و ١٧/٥٤ و ١١/٥٦ و ١/٥٨ و قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ١/٢٠ و ٩/٢٠ و ٢/٢٢ و ١/٢٤.

٢- وفي اجتماع الفريق العامل، المعقود في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أشار مدير شعبة الإدارة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة أو المكتب) إلى مشروع صيغة الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وعرض إسقاطات الموارد المالية لفترة السنتين ذاتها، فسّط الضوء على التغييرات الرئيسية والأهداف المنشودة والتحديات البارزة بشأن كل مصدر من مصادر الأموال. وفيما يخص فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، من المرتقب أن تزيد الأموال المخصصة الغرض بمقدار ٦,٢ في المائة، وقُدِّرَت إسقاطاتها بحيث تشمل ما نسبته ٨٤,٦ في المائة من الميزانية. ولكن في المقابل، سوف تستمر الأموال العامة الغرض في التدهور، متناقصة بمقدار ٣٩,٧ في المائة عن فترة السنتين السابقة، وقُدِّرَت إسقاطاتها بحيث تشمل ما نسبته ١,٥ في المائة من الميزانية الإجمالية. وأشار أيضاً في الاستعراض إلى أن مرحلة الانتقال إلى نموذج استرداد كامل النفقات سوف تمّدّد لغاية عام ٢٠١٧ وذلك من أجل عدم التأثير سلبياً في تنفيذ البرامج. وألقى المدير الضوء أيضاً على أن الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تبين بجلاء الحرص على الشفافية والإنصاف والاتساق في تقدير تكاليف إنجاز البرامج، وأتباع مبادئ سليمة في تقدير التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وعلى ثقافة تتسم بالإدراك الشديد لمهمة تقدير التكاليف في جميع مراحل الإدارة وفي المكاتب الميدانية. وأعلم الاجتماع أيضاً بالوضع الراهن لنظام أوموجا الذي بدأ العمل به في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وعرض مدير شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة في المكتب صيغة منقّحة للإطار الزمني لإعداد مشروع وثيقة الإطار الاستراتيجي للمكتب لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ومشروع نص منقّحاً للوثيقة. وعرضت الأمانة صيغة محدّثة من نهج الإدارة القائمة على النتائج، فبيّنت تطبيق أسلوب اللامركزية على تنفيذه، حيث يتولى

المديرون المسؤولية عن مهام التخطيط والرصد والإبلاغ. وأُحيطت الوفود علماً أيضاً بالعمل الذي يقوم به فرع البحوث وتحليل الاتجاهات في تقديم المساعدة إلى الدول في وضع مؤشرات لإنجاز أهداف برنامج تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمساعدة على بناء قدرات وطنية على رصد التقدم المحرز في بلوغ الغايات المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، أُبلغ الاجتماع بأن كل البرامج والمشاريع سوف يتواصل تقييمها مرة على الأقل في كل أربعة أعوام، ولكن سوف يجري الاضطلاع بالتدريب أيضاً بغية نقل المعارف ذات الصلة المكتسبة لدى مكتب المخدرات والجريمة إلى المقيمين الوطنيين.

٣- وفي الاجتماع الذي عُقد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدّم رئيس دائرة إدارة الموارد البشرية في مكتب المخدرات والجريمة عرضاً إيضاحياً عن تكوين ملاك موظفي المكتب، فأوضح أن تعيين الأفراد من الموظفين في وظائف تخضع للتوزيع الجغرافي يحكمه نظام التنوع المرغوب فيه على صعيد الأمانة، الذي لا يُطبّق إلا على الوظائف الممولة من الميزانية العادية. كما قدّم معلومات عن توزيع الموظفين الجنساني الراهن، فبيّن أن المكتب انخرط في أنشطة تواصل بغية التماس تقديم طلبات من لدن نساء مؤهلات للشواغر الموجودة حالياً. وأشار عدة متكلمين إلى أنه ينبغي للمكتب أن يقوم بالمزيد من العمل من أجل ضمان التوزيع الجغرافي للنساء وتمثيلهن على نحو منصف في مكتب المخدرات والجريمة. وواصلت الوفود النظر في مشروع القرارين بشأن ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ فيما يخص صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (الواردين في الوثيقة E/CN.7/2015/17-E/CN.15/2015/20)، الذي كانوا قد باشره خلال مشاورات غير رسمية عُقدت في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وخاطب الاجتماع نائب المراقب المالي لدى الأمم المتحدة، الذي توسّع في كلمته عن تنفيذ النموذج القائم على استرداد كامل التكاليف ونظام أوموجا على نطاق الأمانة العامة بأجمعها. فذكر أن هناك صيغة منقّحة من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تتضمن كل التعليقات المتلقاة من الدول الأعضاء في اجتماعات سابقة عقدها الفريق العامل وخلال مشاورات غير رسمية أجراها، قد أُقرّت من أجل مواصلة النظر فيها في ١٠ كانون الأول/ديسمبر خلال الدورتين المستأنفتين للجنة.

٤- وألقى المدير التنفيذي كلمة في الاجتماع غير الرسمي الذي عقده الفريق العامل في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فأبرز أهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأعرب عن التزام المكتب بتنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة.^(١) وأشار المدير التنفيذي أيضاً إلى تنفيذ نموذج

(١) اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠.

التمويل باسترداد كامل التكاليف، والذي سوف يستمر طيلة فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وكذلك إلى تنفيذ نظام أوموجا. وشدد على أهمية دور الفريق العامل، وأعرب عن التزام المكتب بمواصلة إعلام الفريق العامل بشأن المسائل ذات الصلة بحوكمة المكتب ووضعه المالي، وكذلك بمواصلة تعزيز ثقافة التقييم من أجل ضمان الفعالية والشفافية في إنجاز البرامج. وأعرب أيضاً عن التزامه بتحقيق التوازن الجغرافي والتكافؤ الجنساني لدى موظفي مكتب المخدرات والجريمة.

٥- وتوسّعت الأمانة في عرض الإطار الشامل للتنمية المضمّن حديثاً في أهداف التنمية المستدامة المعتمدة، الذي يضع الولاية المسندة إلى المكتب بشأن المخدرات والجريمة ضمن خطة التنمية في نطاقها الأوسع. وعرضت الأمانة أيضاً لمحة إجمالية قصيرة عن أوثق تلك الأهداف الإنمائية في خطة التنمية صلةً بعمل المكتب، وأبلغت الفريق العامل بالطريقة التي تم بها تحقيق التناسق بين أنشطة المكتب، وكذلك إطاره الاستراتيجي، وتلك الأهداف. وأشار إلى أهمية المؤشرات في رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإلى إسهام المكتب في العمل الذي تضطلع به اللجنة الإحصائية في هذا الخصوص. وعُرضت على الاجتماع النتائج الرئيسية المستخلصة من تقييم البرامج الإقليمية لغرب أفريقيا وشرقها، بما في ذلك الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستبانة. وذكر أنّ البرامج الإقليمية للدول العربية وغرب أفريقيا وشرق أفريقيا تواجه تحديات ذات صلة بالأوضاع الأمنية في بعض البلدان، وكذلك بالتعويل على التمويل الطوعي. ودُعيت الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم تمويل مخصّص بشروط ميسّرة، مما من شأنه أن يسمح باتباع نهج مرن ومتفاعل في مواجهة التحديات الناشئة حديثاً. وقدّمت الأمانة معلومات أيضاً عن برنامج شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة، الذي يقدم المساعدة والأدوات التقنية في مجالات متخصصة، ومنها مثلاً طلبات تبادل المساعدة القانونية وتسليم المطلوبين، إلى الموظفين المسؤولين عن العدالة الجنائية والاختصاصيين الممارسين في هذا المجال. واتفق الاجتماع، بناءً على الممارسة المتبعة في السابق، على أن تُعلّق اجتماعات الفريق العامل حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، بعد دورتي اللجنتين، وذلك بغية إتاحة متسع من الوقت لإعداد برنامج عمل جديد.

ثانياً - المسائل التنظيمية والإدارية

٦- عقد الفريق العامل، بتوجيه من رئيسه هيرنان إسترادا رومان (نيكاراغوا) وإغناثيو بايلينا رويث (إسبانيا)، اجتماعين غير رسميين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر و٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وعقد اجتماعاً رسمياً في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٧- وعُقدت مشاورات غير رسمية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لمكتب المخدرات والجريمة، وكذلك في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و٢ كانون الأول/ديسمبر، بشأن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لمكتب المخدرات والجريمة.

٨- وواصلت الأمانة تزويد الفريق العامل بالوثائق والمعلومات باستخدام الوسائط الإلكترونية والمنشورات الورقية، ومنها صفحتان شبكيتان، إحداهما متاحة للاطلاع العام (www.unodc.org/unodc/en/commissions/FINGOV/FINGOV-index.html) والثانية مؤمنة وتخصّ الدول الأعضاء (www.unodc.org/missions/en/wggf/index.html)، وقد أنشأتهما الأمانة وتعهّدهما لكي يستخدمهما الفريق العامل.

ثالثاً- الإجراء المطلوب من اللجنتين اتخاذه

٩- انتخبت لجنة المخدرات، في دورتها الثامنة والخمسين المستأنفة، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الرابعة والعشرين المستأنفة، هيرنان إسترادا رومان (نيكاراغوا) وإغناثيو بايلينا رويث (إسبانيا)، رئيسين متشاركين للفريق العامل، وفقاً للإجراء المبين في قرار لجنة المخدرات ١٣/٥٢ وقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/١٨.